مملكة البحرين

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة السابعة للجنة المرأة
مسقط/ سلطنة عمان/ 20 و21 يناير 2016

بهيجة الديلمي
مستشار إدماج احتياجات المرأة في التنمية

أبرز جهود مملكة البحرين
لتنفيذ توصيات لجنة المرأة في الأسكوا
في دورتها السادسة

الرؤية

« شراكة متكافئة لمجتمع تنافسي مستدام »

منهجية العمل

يعمل المجلس الأعلى للمرأة من خلال
عمل مؤسسي ورؤية واضحة وخطة استراتيجية
تتميز بالشمولية وتنطلق من واقع قياس مؤشرات الواقع إلى إحداث التغيير
و صناعة الأثر في إطار من الشراكة والتعاون مع جميع قطاعات المجتمع

محاور الخطة الوطنية لنهوض المرأة

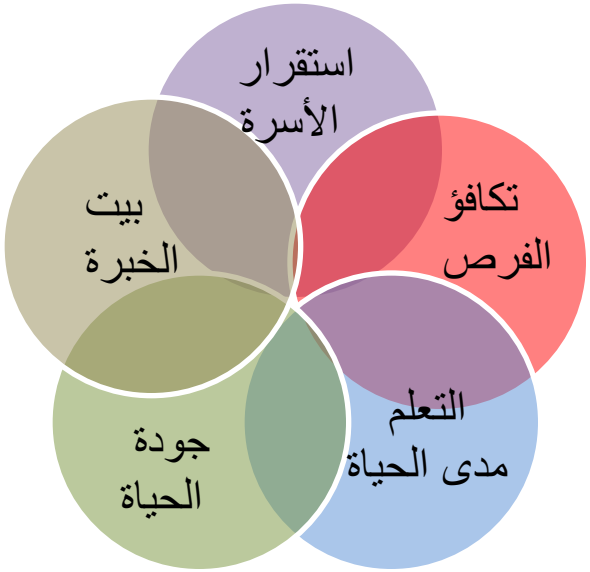

الخطة الوطنية لنهوض المرأة 2013 - 2022
أثر استقرار الأسرة

المحصلة الثانية
حماية المرأة من كافة أشكال العنف الأسري

إعلان الكويت للقضاء على العنف ضد المرأة 2013

التوصية
سن وتفعيل قانون لمكافحة العنف

صدور قانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري

صدور الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري في نوفمبر 2015

الخطة الوطنية لنهوض المرأة 2013 - 2022
أثر استقرار الأسرة

المحصلة الثالثة: خفض مشاكل ما بعد الطلاق بما يعزز الاستقرار الأسري

صدور قانون رقم (19) لسنة 2009 بإصدار قانون أحكام الأسرة (القسم الأول)

تنفيذ المجلس الأعلى للمرأة دراسة حول أثر تطبيق قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) في القضاء الشرعي (2013)

وتفعيل كافة توصياتها

افتتاح مكتب التوفيق الأسري بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف في فبراير 2014

التوصية
مواءمة القوانين والخطط الوطنية مع الالتزامات الدولية والعمل على رفع التحفظات

المراسيم الملكية والقوانين والقرارات

الوزارية ذات العلاقة بالمرأة

المرسوم الملكي رقم (22) لسنة 2015 بتعديل بعض احكام قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (26) لسنة 1986.

في مرسوم بقانون صدر عن الملك

تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية

صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض احكام قانون الإجراءات امام المحاكم الشرعية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦. جاء فيه:

المادة الأولى: يُستبدل بنصي المادتين (١) و(٢٥) مكررا الفقرة الثالثة من قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦. النصان التاليان:

مادة (١):

«في غير الدعاوى التي لا يجوز فيها بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦.

المادة الثالثة:

تضاف إلى قانون الإجراءات امام المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦ مادتان جديدتان برقمي (١) مكررا و(١) مكررا (١)، ويُضاف إلى الفصل الخامس من ذات القانون بند جديد برقم (ثانيا مكررا) بعنوان (التمييز) ويشمل المادة (٦١) مكررا، كما يضاف الى ذات القانون مادة جديدة برقم (٦٩)، نصوصهم كالتالي:

مادة (١) مكررا:

«يجب على هيئة مكتب التوفيق الأسري بذل كل ما يلزم من جهد في سبيل تسوية

مادة (٦١) مكررا:

«للخصوم أن يطعنوا امام محكمة التمييز في الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف العليا الشرعية او من المحكمة الكبرى الشرعية بصفتها الاستئنافية. وينظم الطعن امام محكمة التمييز قانونها».

مادة (٦٩):

«تسري احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون. كما تتبع احكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية. وذلك كله فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون».

المادة الرابعة:

- إلزامية عرض الدعاوى الأسرية على مكتب التوفيق الأسري للقيام بمهام التسوية قبل اللجوء الى المحكمة الشرعية.
- الزام مكتب "التوفيق الأسري" بتسوية القضية خلال عشرة أيام فقط، ولا يجوز تجاوز هذه الفترة إلا باتفاق الطرفين لمدة لا تزيد عن 10 أيام أخرى ومنح تلك التسوية قوة السند التنفيذي.

المرسوم الملكي رقم (24) لسنة 2015 بتعديل بعض احكام قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002م.

تعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية، الفقرة الأولى من المادة 13 من هذا القانون التي نصت على أن "تتكون المحاكم الشرعية من محكمة التمييز، ومحكمة الاستئناف العليا الشرعية، والمحكمة الكبرى الشرعية، والمحكمة الصغرى الشرعية." **وذلك بما يسمح بإدراج محكمة التمييز ضمن تنظيم المحاكم الشرعية باعتبار أنه بات من الممكن الطعن امام هذه المحكمة بالأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية**

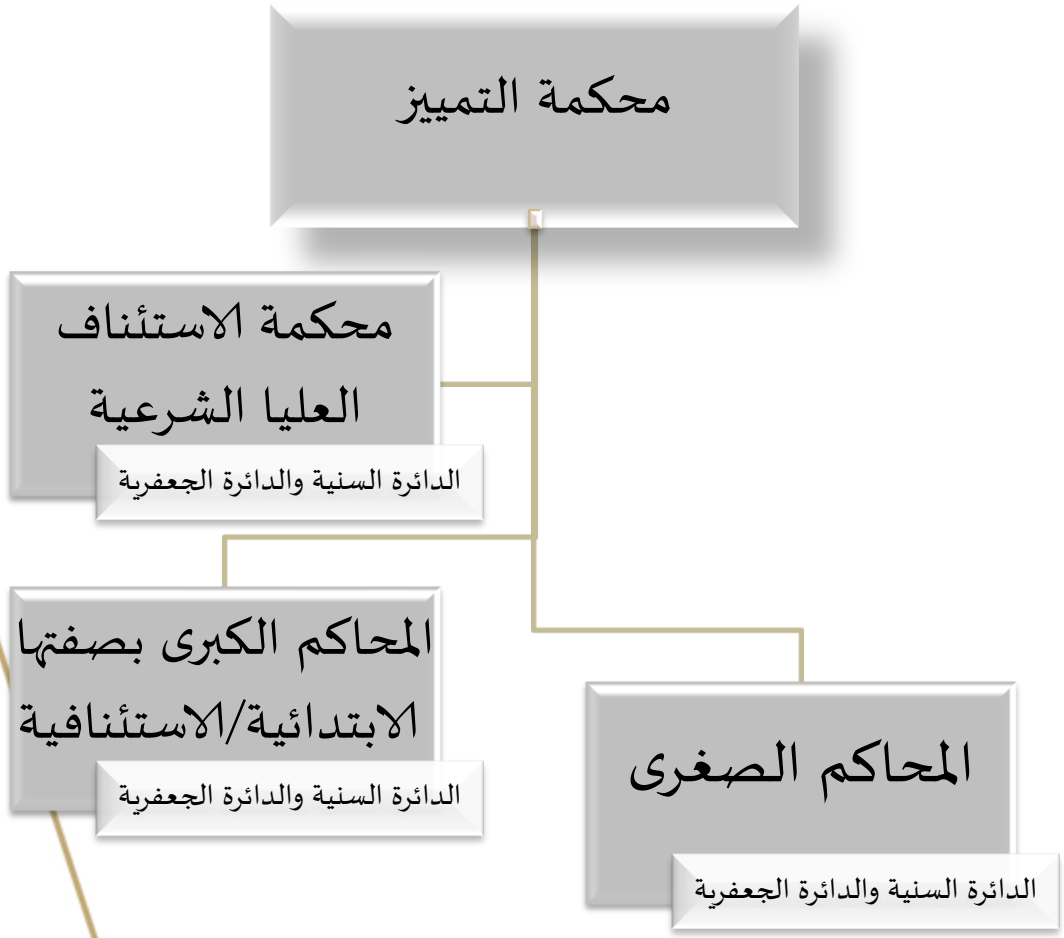

قرار وزاري رقم (909) لسنة 2015 بشأن نظام الاسكان

بتاريخ ا أكتوبر 2015، حيث تضمنت المادة (3) منه <u>الفئة الخامسة</u>

صدور قرار من قبل وزير الإسكان بمنح خدمة السكن المؤقت للمرأة المطلقة أو المهجورة أو الأرملة وليس لديها ابن أو العزباء يتيمة الأبوين، ويخضع هذا المنح وفق تقدير لجنة الإسكان

الخطة الوطنية لنهوض المرأة 2013 - 2022
أثر تكافؤ الفرص

المحصلة الأولى : ضمان مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص من خلال إدماج احتياجات المرأة في التنمية

التوصية

تعزيز الإرادة السياسية لدعم دور الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة وتوفير الموارد اللازمة لها في تنفيذ ومراقبة وتقييم مسار إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية والسياسات العامة والبرامج التنموية

آليات التنفيذ

جهات التنفيذ / المجالات	السلطة التشريعية	السلطة التنفيذية	المجتمع المدني	القطاع الخاص	المجلس الأعلى للمرأة	المنظمات الاقليمية والدولية
السياسات	• تطوير التشريعات • استخدام الادوات الرقابية لمتابعة وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية في الوزارات بما يتفق مع مبادئ الادماج • متابعة تفعيل لجان تكافؤ الفرص	• تضمين مبادئ تكافؤ الفرص في كافة السياسات والاستراتيجيات الوطنية • تفعيل قرار إنشاء اللجان	• انشاء لجان المرأة • تطوير اللوائح الداخلية بما يتفق مع مبدا تكافؤ الفرص • وضع نظم وآليات لمتابعة الجهود الوطنية في مجال الإدماج • التخطيط للتغيير الثقافي الداعم للإدماج	• انشاء لجان تكافؤ الفرص في مؤسسات القطاع الخاص • طرح المبادرات الداعمة لتكافؤ الفرص • وضع النظم والآليات لضمان تكافؤ الفرص	• وضع السياسة العامة لتفعيل ومتابعة التوجهات الوطنية	• تبادل الخبرات • الترويج للنموذج البحريني
الموازنات المستجيبة	• استخدام الصلاحيات التشريعية بما يضمن اعتماد تكافؤ الفرص كمعيار اساسي لتمرير الموازنة العامة	• اعتماد نظام لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بما يضمن تقليص فجوات توزيع الموارد وأوجه الإنفاق، وفق مبدأ تكافؤ الفرص .	• تهيئة المجتمع بكل فئاته لدعم التوجه نحو الموازنات المستجيبة • تطبيق الموازنات المستجيبة في موازنات المشاريع	• تبني منهجية الموازنة المستجيبة لاحتياجات • اعتماد معيار تكافؤ الفرص في دعم البرامج والمشاريع المجتمعية	• متابعة مخرجات أداء قطاعات المجتمع في مجال تحقيق الموازنة المستجيبة • قياس أثر الموازنات المستجيبة.	• تبادل الخبرات
إدارة المعرفة	• ادارة ونقل المعرفة المؤسسية بشكل يضمن استدامة تطبيق منهجيات تكافؤ الفرص: ○ البناء المؤسسي ○ تنمية وتطوير القدرات ○ اعداد الدراسات ○ بناء وتطوير قواعد بيانات مصنفة وشاملة				• تقديم الدعم المؤسسي والاستشاري لإدارة المعرفة كبيت خبرة على المستوى الوطني	• تبادل الخبرات تفعيل الشراكة لتفعيل بيت الخبرة الوطني
قياس الأثر	• استخدام الأدوات الرقابية لضمان حسن تطبيق النموذج الوطني وفق مبادئ الادماج وتكافؤ الفرص	• استخدام المؤشرات الكمية والنوعية لرصد أثر الادماج وتكافؤ الفرص وفق مجال الاختصاص	• استخدام المنهجيات المناسبة لرصد ومتابعة مدى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص • في مجال الاختصاص النوعي	• استخدام آليات قياس أداء القطاع في مجال رصد ومتابعة مشاركة المرأة وفق مبدأ تكافؤ الفرص • بما سيعود ايجاباً على القطاع	• تطوير أنظمة الرصد والمتابعة بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الثانية من النموذج الوطني	• تبني منهجية النموذج الوطني في قياس الاثر على المستويين الاقليمي والدولي

العمل المؤسسي في المجلس الأعلى للمرأة

تكافؤ الفرص

مدير إدارة إدماج احتياجات المرأة

- قسم التخطيط والتطوير
- قسم التدريب والتثقيف
- قسم الجوائز والمبادرات

لجان تكافؤ الفرص

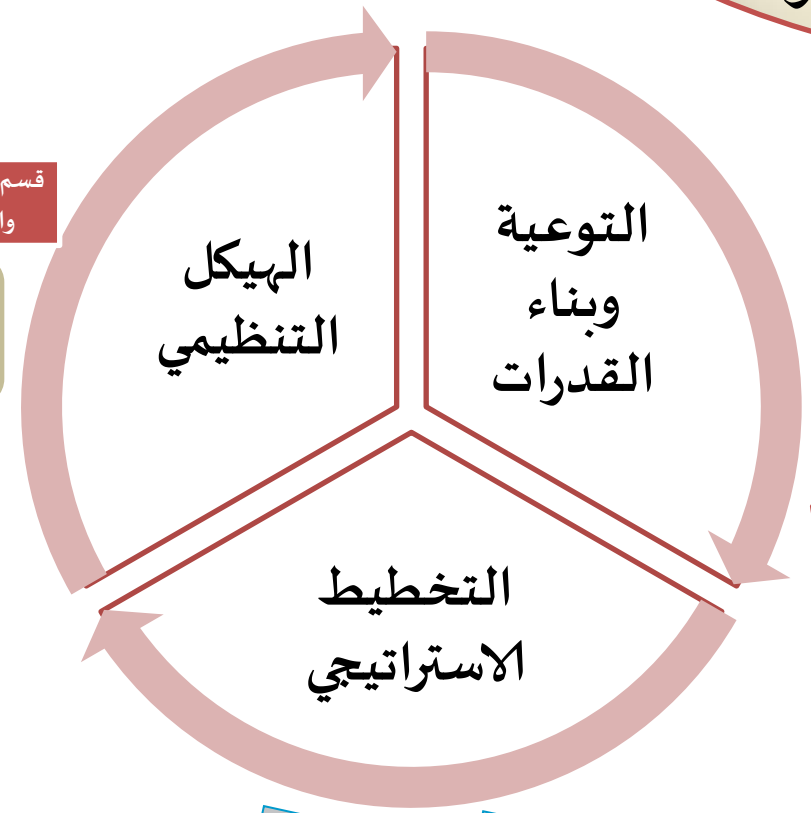

في قطاعات المجتمع المختلفة

لقاءات وبرامج مشتركة مع الشركاء

الخطة الاستراتيجية

الخطة الوطنية

تكافؤ الفرص

2013-2010

- وحدات تكافؤ فرص طوعية (18 وحدة)

2015-2014

- لجان تكافؤ فرص إلزامية تحت رئاسة تنفيذية

2016-2015

- تفعيل الاختصاصات والمهام وأولويات العمل

الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة

التوصية

العمل على توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لتصميم واعتماد الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي في كافة القطاعات

إصدار تعاميم خلال الأعوام (2011 – 2015) تتناول الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بإعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة والتي تنص على ضرورة مراعاة الوزارات والجهات الحكومية تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة في جداول الميزانية العامة

تطوير تعليمات الميزانية العامة للدولة لتشمل فصلاً متكاملاً حول كيفية تطبيق الميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة للسنوات المالية 2015-2018

توظيف جداول لرصد مدى استجابة الميزانية لاحتياجات المرأة في مجالات : القوى العاملة – التدريب – الابتعاث – المشاريع – الخدمات وتخصيص ميزانية خاصة لعمل وحدة تكافؤ الفرص في تقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية 2011 و في إعداد الميزانية العامة للدولة للسنوات المالية 2013 – 2016

تطوير جداول مصروفات القوى العاملة ومصروفات المشاريع بالميزانية العامة للأعوام 2015 -2016 مصنفة بحسب النوع

تطوير جداول مصروفات القوى العاملة ومصروفات المشاريع بالميزانية العامة للأعوام 2015 -2016 لتكون مصنفة بحسب النوع. سلمت 24 جهة جداول إعداد الميزانية لعام 2015-2016 بنسبة 41% منها 33.3% جهة ذات أولوية (8 جهات).

التنسيق الأولي مع ديوان الرقابة المالية والإدارية لمتابعة مدى التزام الجهات بتطبيق تعاميم وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية

التقييم والمساءلة

تكافؤ الفرص

اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة

- متابعة إجراءات ادماج الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في برنامج عمل الحكومة والجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ الخطة، من خلال تفعيل النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية.
- متابعة جهود كافة الشركاء المعنيين بإدماج احتياجات المرأة في السياسات والتشريعات والخطط والبرامج الوطنية.
- متابعة جهود كافة الشركاء المعنيين بتفعيل الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.

ديوان الرقابة المالية والإدارية

- متابعة إجراءات تشكيل وتفعيل لجان تكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية
- متابعة جهود المعنيين بتفعيل الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.

اللجنة التنسيقية مع السلطة التشريعية لدعم إدماج احتياجات المرأة في التنمية

- توفير الإطار التشريعي اللازم لتحقيق الإدماج المطلوب لاحتياجات المرأة عبر الأدوات والآليات البرلمانية المتاحة.
- تفعيل دور السلطة التشريعية أثناء مناقشة التشريعات والقوانين ذات العلاقة بشئون المرأة، ودعم المساعي لتفعيل إدماج احتياجات المرأة في مجال الموازنات.
- استثمار الدور الرقابي للبرلمانيين بما يساهم في حل المشكلات وتذليل العقبات التي تعرقل مسيرة المرأة البحرينية من خلال توجيه أسئلة وتقديم الاقتراحات برغبة الحكومة فيما يخص إدماج احتياجات المرأة في التنمية.

من التقييم والمساءلة نحو تطبيق نظام متكامل للحوكمة

الحوكمة

مراقبة وقياس مؤشرات إنجاز الشركاء بما يضمن استدامة جهودهم وقياس الاثر المتحقق

تحديد أدوار الشركاء ومساندتهم في التنفيذ

وضع إطار عمل استراتيجي

تطبيق نموذج التدقيق الجندري (SWAP) لمنظمات الأمم المتحدة بالتعاون مع الاسكوا

تقرير وطني لرصد الفجوات النوعية بين الرجل والمرأة

البنية الأساسية - (2013-2011) | تفعيل النموذج – (2016-2014) | قياس الأثر – (2020-2017)

التوصية
السعي لتحقيق الهدف الانمائي الثالث للألفية المتعلق بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تمكين المرأة البحرينية

التوزيع العددي والنسبي للطلاب في مراحل التعليم المختلفة في مملكة البحرين (2012 -2013)

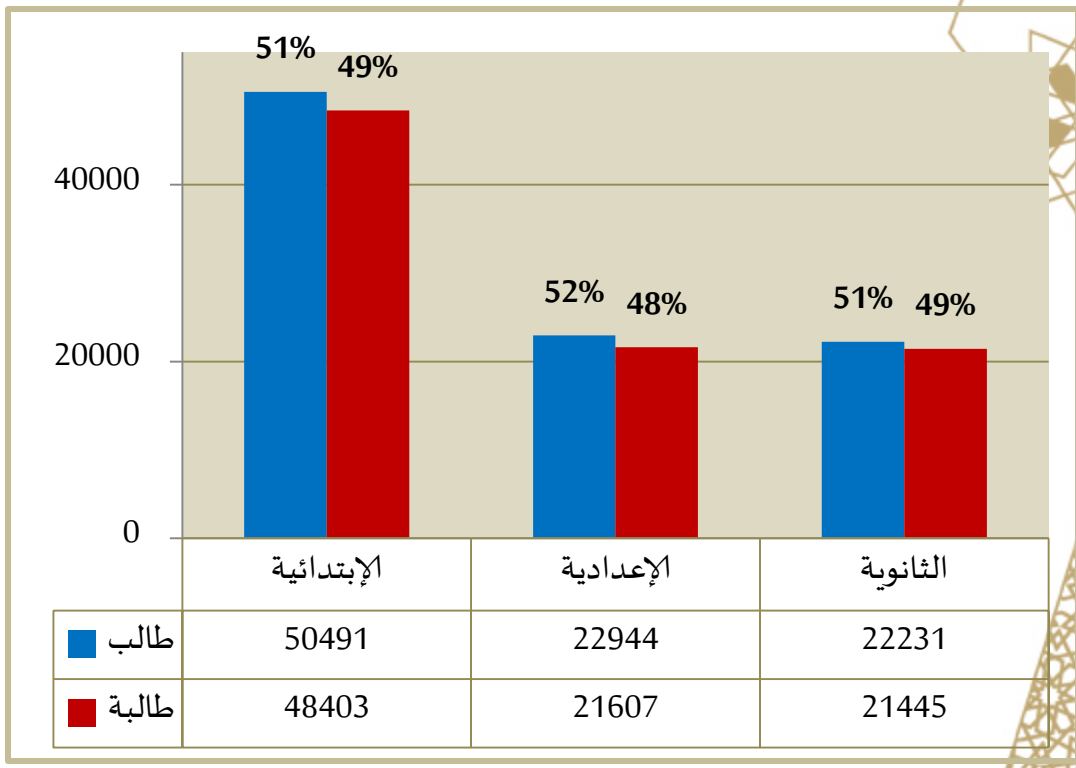

التوزيع العددي والنسبي للطلاب في مرحلة التعليم العالي في مملكة البحرين (2013- 2014)

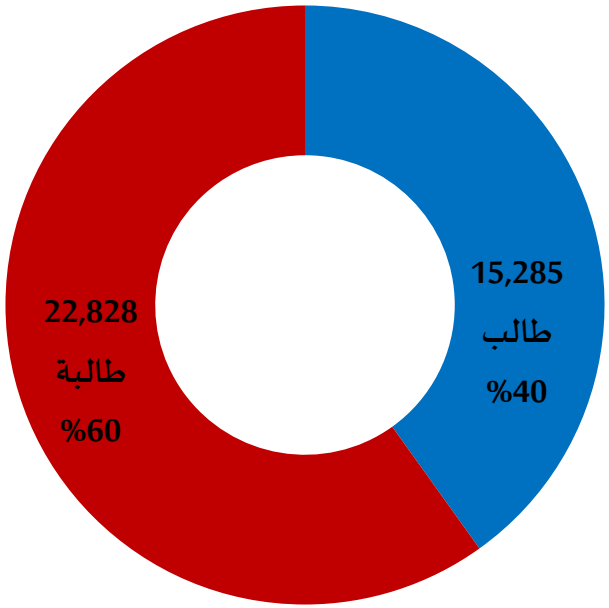

تمكين المرأة البحرينية

التغير الايجابي في نسبة الأميه بين المرأة والرجل (15 سنه فأكثر) بحسب فئات السن (تعداد2001-تعداد 2010)

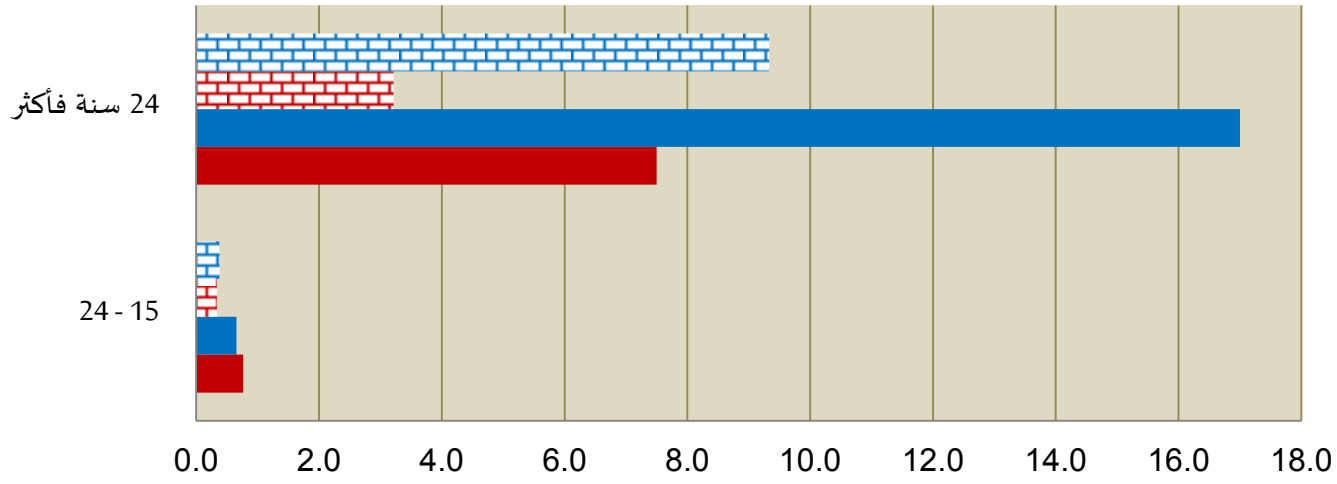

	24 - 15	24 سنة فأكثر
رجل(2010)	0.4	9.3
امرأة(2010)	0.3	3.2
رجل(2001)	0.7	17.0
امرأة(2001)	0.8	7.5

تمكين المرأة البحرينية

تركيب القوى العاملة للبحرينيين والبحرينيات (15 سنة فأكثر) (1971 - 2013)

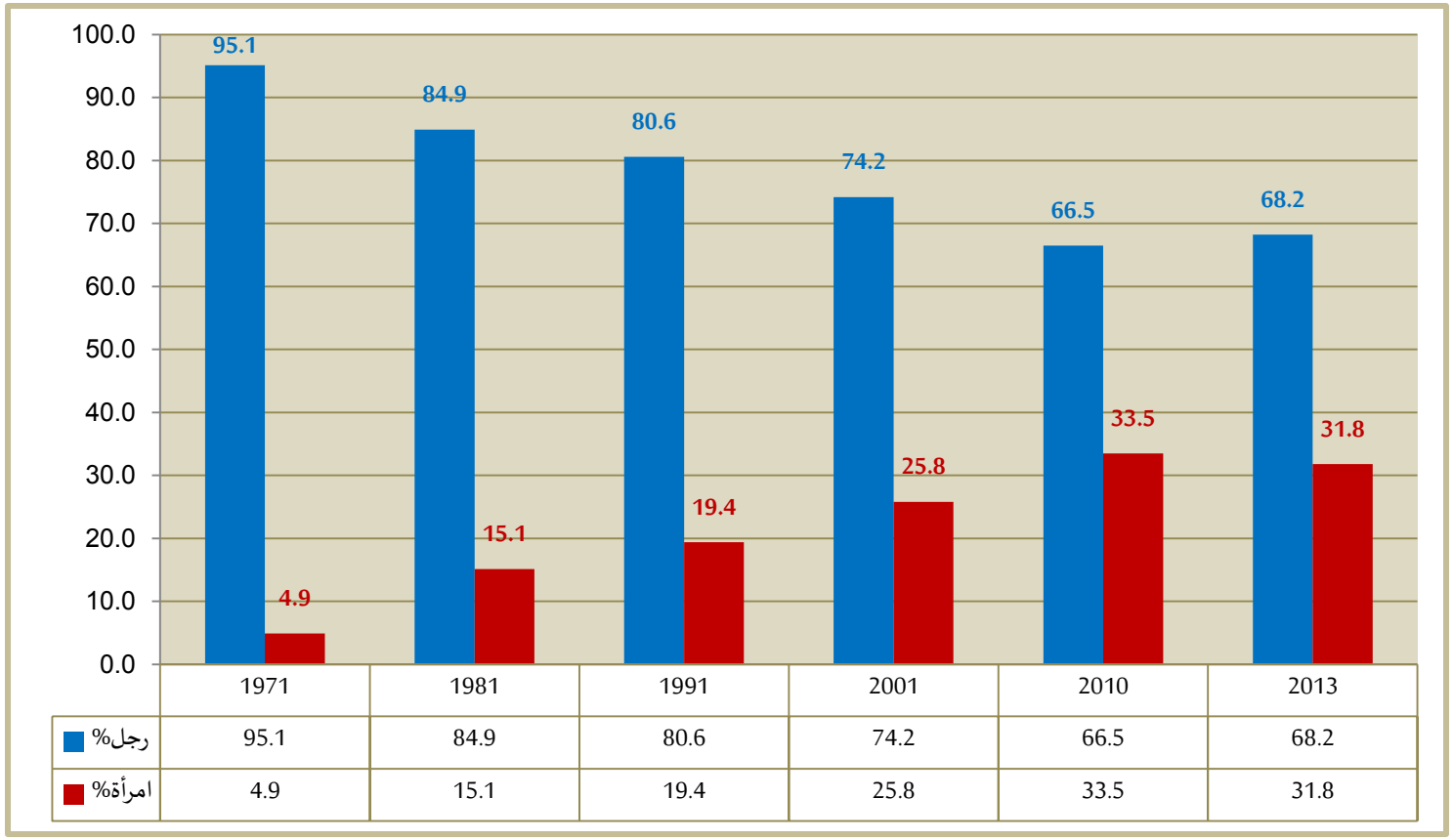

	1971	1981	1991	2001	2010	2013
رجل%	95.1	84.9	80.6	74.2	66.5	68.2
امرأة%	4.9	15.1	19.4	25.8	33.5	31.8

تمكين المرأة البحرينية

توزيع مشاركة المرأة البحرينية مقارنة بالرجل (2010- الربع الثالث 2015)

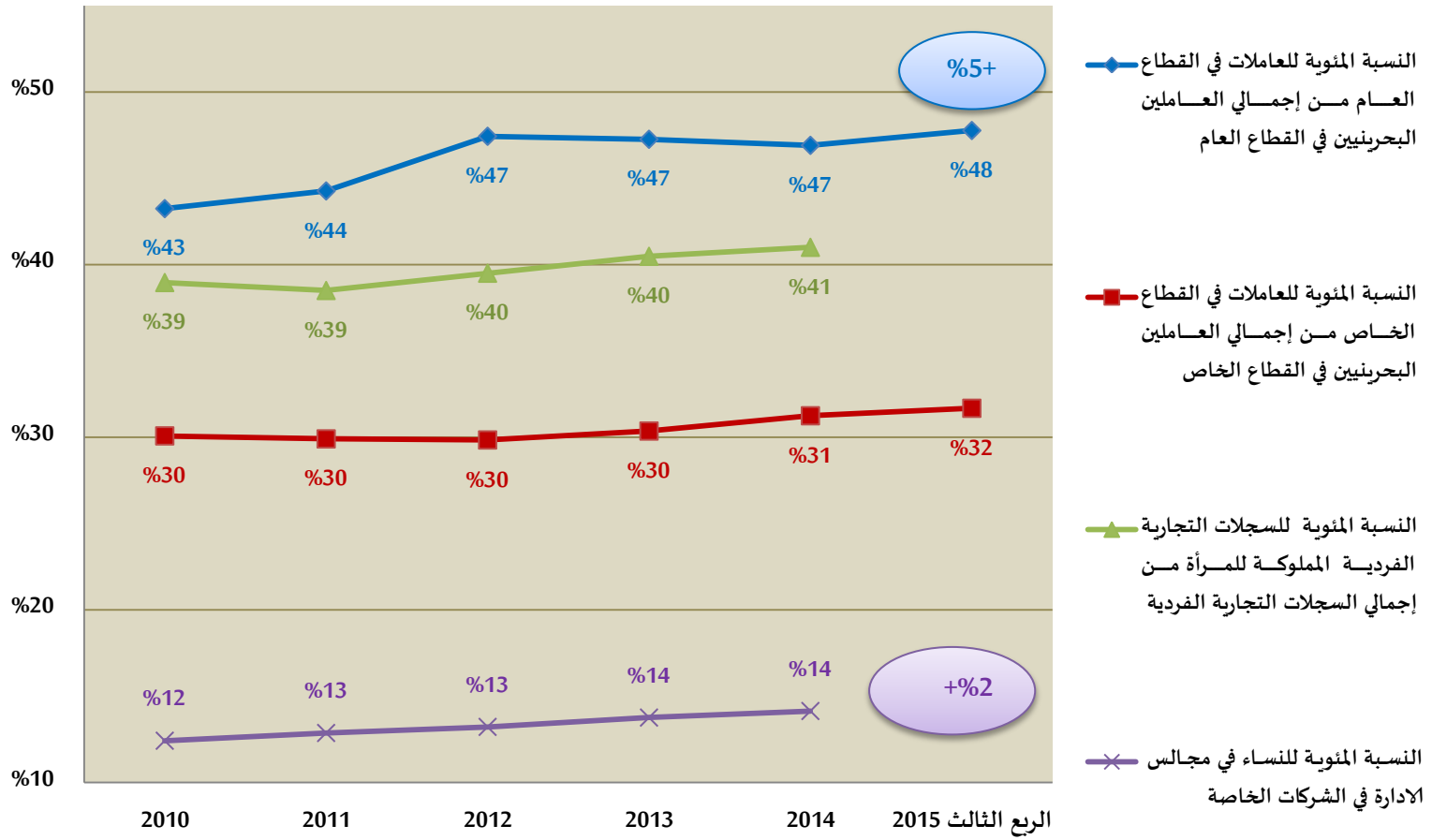

تمكين المرأة البحرينية

نسبة النساء في مجلس الشورى

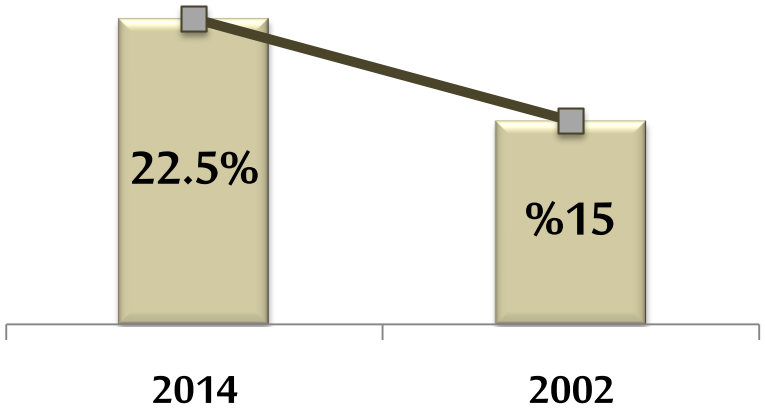

نسبة النساء في مجلس النواب

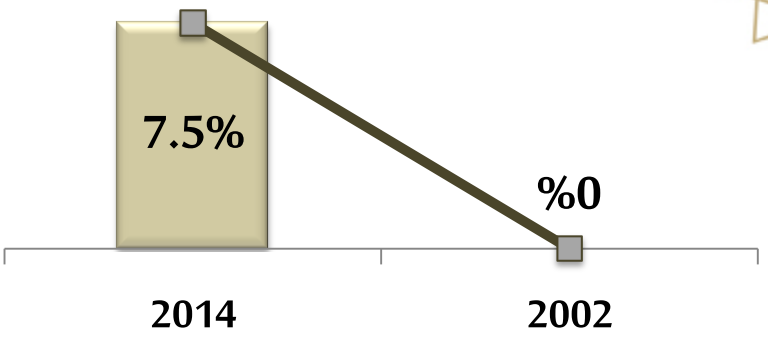

نسبة النساء في المجلس البلدي وأمانة العاصمة

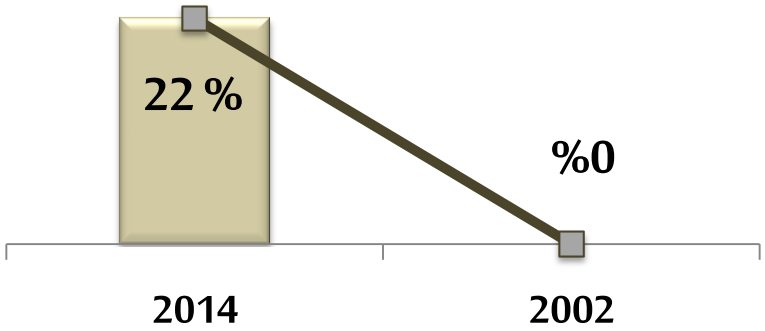

التمكين الاقتصادي للمرأة البحرينية

نسبة السجلات التجارية الفردية المملوكة للنساء

41%

معدل النمو لعدد مالكات المؤسسات التجارية الفردية

22 %

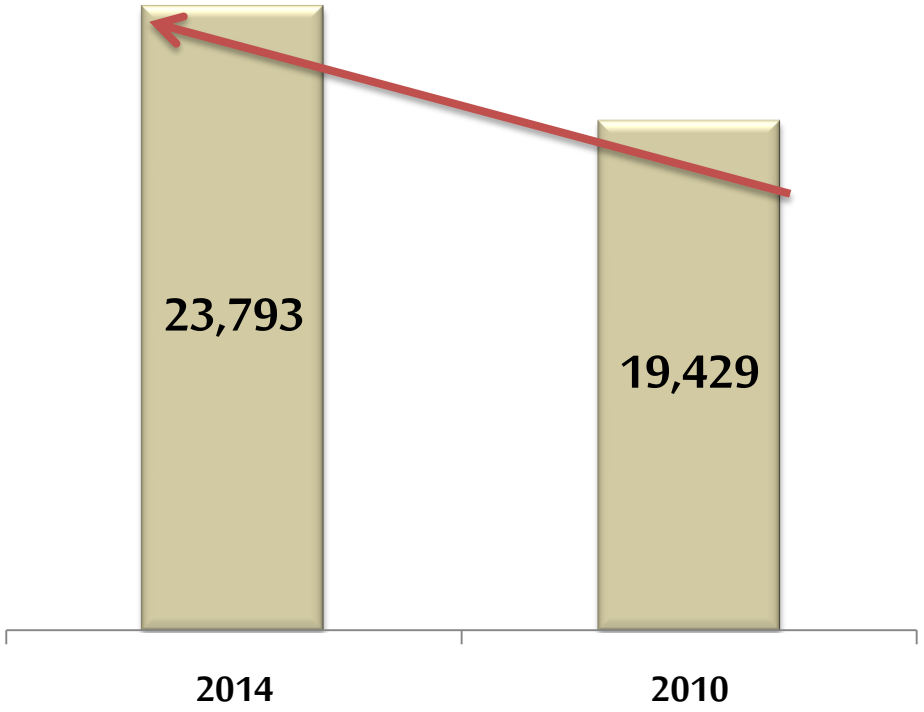

التوصية
السعي لتحقيق الهدف الانمائي الثالث للألفية المتعلق بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

نماذج

الجهود المستمرة لتمكين المرأة البحرينية

التمكين الاقتصادي

- مركز ريادات لاحتضان مشاريع رائدات العمل مع تقديم خدمات الاستشارة والتدريب والاستشارة
- محفظة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة لدعم رائدات العمل

التمكين السياسي

- برنامج مستمر للتمكين السياسي للمرأة كناخبة ومترشحة وبرلمانية
- يتضمن التدريب والتوعية والاستشارات النوعية
- إعداد الأدلة والاصدارات التوعوية

التمكين الاجتماعي والاستقرار الأسري

- مركز دعم المرأة لتقديم الاستشارات القانونية وخدمات الإرشاد والتوجيه الاجتماعي للمرأة
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة مع الشركاء
- متابعة عمل مكتب التوفيق الأسري

التوصية
السعي لتحقيق الهدف الانمائي الثالث للألفية المتعلق بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

محفظة صاحبة السمو الملكي
الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة
لدعم النشاط التجاري للمرأة

الفئة المستهدفة
المرأة البحرينية الراغبة في دخول مجال ريادة الأعمال من خلال إنشاء مشروع تجاري جديد
أو تطوير مشروعها القائم

مشروع مشترك
بالتعاون مع تمكين

لدعم النشاط التجاري للمرأة وتشجيعها على تحقيق طموحاتها عبر تنفيذ أو تطوير مشروعها التجاري من خلال تقديم :

ما يقارب 38مليون دينار بحريني

2 مليون دينار بحريني

قروض تمويلية لمشاريع صغيرة أو متوسطة

قروض تمويليه لمشاريع متناهية الصغر

مميزات المحفظة

- قروض ميسرة بمبالغ تتراوح ما بين 5000 - 100,000 دينار بحريني
- فترة سماح للبدء بالسداد تصل إلى سنتين
- استرجاع ما نسبته 10% من قيمة رسوم قسط التأمين في حال الالتزام باشتراطات العقد
- استشارات مجانية (Coaching & Consultation)، قبل البدء في تنفيذ المشروع

- دعم ما نسبته 50-60% من الأرباح المقررة
- سداد نسبة الفائدة بالكامل (100 %) لمرة واحدة فقط، في حال إلتزام المستفيدة بفترة سداد لا تزيد عن 3 سنوات، ومبلغ التمويل لا يزيد عن 30 ألف دينار بحريني

شكراً لتفضلكم بالمشاركة

مملكة البحرين

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة السابعة للجنة المرأة
مسقط/ سلطنة عمان/ 20 و21 يناير 2016